امتناع توالي إعلالين

قراءة صوتية صرفيّة

Sequencing Impossibility of two Vocalizations (Linguistic and Phonetic Reading)

أ. م. د عادل نذير بيري الحسّاني

جامعة كربلاء

كلية التربية للعلوم الإنسانيّة

قسم اللغة العربيّة

Asst .Prof.Dr. `Adil Natheer Bari Al-Hassani

Department of Arabics

College of Education for Humanities

University of Karbala

... ملخص البحث ...

عمدت الدراسة إلى متابعة حال امتناع توالي أكثر من إعلال في المدونة العربية، وهل أنّه موضع إجماع، وعملت على توضيح وتفصيل القول في سبب المنع عند من خاض في سبب امتناع التوالي، ثمّ عمدت الدراسة إلى معالجة مصاديق توالي أكثر من إعلال واضعةً جلّ اهتمامها على تفسير التغييرات الصوتية التي حدث خلالها هذا التوالي، حتّى إذا ما أقرّت وجود هذا التوالي في المواضع المدروسة، عمدت الدراسة إلى إبداء رأيها في هذه الجزئية – امتناع توالي أكثر من إعلال – لتكون بذلك موجهة لذهن القارئ بعدما عرضت له حيثيات هذه الجزئية المهمّة من اللغة.

...Abstract...

The present study traces the state of impossibility of two vocalizations in the Arabic scriptures as considered to be an obstacle to the influence of some phonetic rules, in particular, vocalization rules; that it is to have more than one vocalization regarded as one of the obstacle of vocalization. The Study focuses upon the following isles: sequencing impossibility in the ancient linguistic scripture-delving into history and the acts of tracing-then three reasons float into being to prevent sequencing, darkness, misconstruction and compulsion. In the second isle we do tackle the possibility of having more than one vocalization and turn them to the modern linguistic lesson,. Then we conclude that the possibility of having more than one vocalization is applicable as there is no sense of an obstacle Sibawaihi mentions, some or all; darkness, misconstruction and compulsion.

المقدمة

الحمد لله الأوّل بلا أوّل كان قبلهُ، والآخر بلا آخر يكون بعدهُ، الذي قَصُرت عن رؤيته أبصارُ الناظرين، وعجَزَت عن نعته أوهام الواصفين، اللهمَّ وصلّ على محمّد عبدك ورسولك وأهل بيته الطيبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين.

وبعدُ..

فقد عانى الإعلال ولم يزل يعاني من هشاشة ما قيل فيه، فهو ولتشابك بعض المستويات اللغوية – المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى الدلالي – فيه كان الخروج بمقولات كليّة فيه أمرًا متعسّرًا نوعًا ما، إذ إنّ المنظّر اللغوي في هذه الظاهرة يعمد – في غالب الأحيان – إلى مراعاة مستوى من المستويات اللغويّة ويحاول أن يُصدر حكمًا عامًّا، الأمر الذي – وإن حقّق الشمول فيما يتعّلق بالمادة المدروسة من جهة المستوى المُراعى في إصدار الحكم – يؤدي إلى عدم انخراط أمثلة أخرى قد تشترك في المستوى الذي روعي في إصدار الحكم إلّا إنّها في مستوى آخر من مستويات اللغة قد تكون بهيئة تمنعها من مشاكلة مثيلاتها في المستوى الذي أُصدر بمراعاة الحكم.

لذا كان توالي أكثر من إعلال – بوصفه جزئية من جزئيات الإعلال – قد عانى كثيرًا من هذا الأمر، إذ نجد الرفض في بعض الأمثلة وعدم الرفض – بل بناء التعليل اللغوي على التوالي – في أمثلة أُخرى ومن هنا كنّا بحاجة إلى مقولة عامّة

تراعي تلك المستويات جميعها، وتجعل القارئ ينظر إلى هذه الجزئية من نقطة أبعد يُحيط منها بكلّ ما يتعلّق بهذه الجزئية، وفي مختلف المستويات.

ومن هنا عمدت الدراسة إلى متابعة حال امتناع توالي أكثر من إعلال في المدونة اللغوية العربية، وهل أنّه موضع إجماع؟ وعملت على توضيح وتفصيل القول في سبب المنع عند من خاض في سبب امتناع التوالي، ثمّ عمدت الدراسة إلى معالجة مصاديق توالي أكثر من إعلال واضعةً جلّ اهتمامها على تفسير التغييرات الصوتية التي حدث خلالها هذا التوالي، حتّى إذا ما أقرّت وجود هذا التوالي في المواضع المدروسة، عمدت الدراسة إلى إبداء رأيها في هذه الجزئية ـ امتناع توالي أكثر من إعلال ـ لتكون بذلك موجهة لذهن القارئ بعدما عرضت له حيثيات هذه الجزئية المهمّة من اللغة.

امتناع التوالي في المدوّنة اللغويّة القديمة

تأصيل ومتابعة

لطالما شكّل توالي أكثر من إعلال عائقًا أمام سريان تأثير بعض القوانين الصوتية ولاسيّما قوانين الإعلال، إذ كان توالي أكثر من إعلال مانعًا قويًا من موانع الإعلال الأمر الذي ذكره جلّ القدماء، قال المبرد(ت٢٨٦هـ) في معرض حديثه عن ذوات الياء التي عيناتها ولاماتها ياءات: "فما كان من هذا الباب فإنّ موضع العين منه صحيح، لأنّ اللام معتلّة، فلا تُجمع على الحرف علّتان، فيلزمه حذف بعد حذف، واعتلال"[١]، وهو ما صرّح به أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) بقوله:"ولا يجتمع إعلالان في الفعل كما لم يجتمع في الاسم"[٢]، وابن جني الذي ذكر في تعليله التصحيح أو المنع في عين (جُوَّى وشُوَّى): "إنّما لم يجز إعلالُ مثل هذا لأنّك قد أعللت اللام بأن قلبتها ألفًا، فلم يجز إعلال العين؛ لئلا يجتمع على الكلمة إعلال العين واللام جميعًا، وهذا مرفوضٌ في كلامهم"[٣]، والخوارزمي (ت ٦١٧هـ) في تعليل التصحيح أو المنع في (نِواء)، قال: "لعلّ بعض النحويين أجرى نِواء مجرى رِواء في أنّه لم يُعلّ فيه الواو لئلا يجمع بين إعلالين"[٤]، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في تعليل التصحيح أو المنع في (هوى) ومثيلاتها، قال: "لم يعلّوا العين لاعتلال اللام فلم يكونوا يجمعون بين إعلالين في كلمة واحدة"[٥]، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في تعليله التصحيح أو المنع في (رِواء)، قال: "فلو قلبوا التي هي عين ياءً

على قياس(رياح) لجمعوا بين إعلالين"[٦]، وقال ابن مالك: "توالي إعلالين إجحاف فينبغي أن يُجتنب على الإطلاق"[٧]، ورضي الدين(ت ٦٨٦هـ) في تعليله التصحيح أو المنع في (رِواء، نِواء)، قال: "وصحّ رواء... كراهة الإعلالين، وصحّ نِواء جمع ناو: أي سمين... لاجتماع إعلالين"[٨]، وابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)، قال: "إذا اجتمع في كلمة حرفا علّة، وكلّ منهما متحرّك مفتوح ما قبله، فلا بدّ من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، لئلا يتوالى إعلالان"[٩]، والنيلي (من أعلام القرن السابع الهجري) في تعليله التصحيح أو المنع في (الهوى، والنوى)، قال: "فالقلب فيه يؤدي إلى الجمع بين إعلال العين واللام"[١٠]، وصاحب حماة (ت٧٣٢هـ) في تعليل التصحيح أو المنع في (نَوى، وعَوى، وشَوى)، فقال: «لأنّهم لمّا أعلّوا لامه لم يجمعوا بين إعلالين في كلمة واحدة»[١١]، وابن هشام (ت٧٦١هـ) في تعليله التصحيح في (رِواء، وجواء)، فقال: «يُقال: رِواء، وجواء، بتصحيح العين؛ لئلا يتوالى إعلالان»[١٢]، وابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في قوله: «إذا كان في كلمة حرفا علّة، كلُّ واحد متحرّك، مفتوح ما قبله لم يجز إعلالهما معًا، لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان»[١٣]، ونظام الملّة النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري)، قال: «وأصل هَويَ: هَوِي أُعلّ إعلال)رمى(فلو ذهبوا يُعلّون الواو التي هي عين اجتمع إعلالان»[١٤]، والأزهري (ت٩٠٥هـ) في تعليله التصحيح أو المنع في (الحيا، والهوى، والحوى)، قال: «قُلبت لامهنّ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قُلبت أعينهنّ ألفًا... لَتوالى إعلالان إعلال العين وإعلال اللام»[١٥]، والأشموني (ت ٩٢٩هـ)، فقال:«إذا اجتمع في الكلمة حرفا علّة: واوان أو ياآن أو واو وياء، وكلّ منهما يستحق أن يُقلب ألفًا لتحرّكه وانفتاح ما قبله، فلابدّ من تصحيح إحداهما، لئلا يجتمع إعلالان في كلمة»[١٦].

إذن فإنّ توالي أكثر من إعلال أمر مرفوض، لكنَّ السؤال الذي ينبغي أن يُطرح هنا: ما السبب الذي جعل الناطق العربي ومن ثمّ عالم اللغة يرفض هذا التوالي للأعاليل؟

لعلّنا نستطيع الإجابة عن ذلك بالاستعانة بما ذكره سيبويه من تعليل لهذا الرفض، قال: "اعلم أنّ الواو والياء لا تُعلّان واللام ياء أو واو؛ لأنّهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون، وإلى الالتباس والإجحاف. وإنّما اعتلّتا للتخفيف. فلمّا كان ذلك يصيّرهم إلى ما ذكرت لك رُفِضَ"[١٧]، يتّضح من هذا النصّ أنّ سبب الرفض ناتجٌ عن تضافر أسبابٍ ثلاثة هي:

- الاستثقال.
- الالتباس.
- الإجحاف.

ولكي نقف على حقيقة ما ذكره سيبويه لابدّ لنا من التحقق من وجود كل سبب من هذه الأسباب الثلاثة في الأمثلة التي شكل توالي إعلالين فيها مانعًا من أن تقلّ.

أولًا: الاستثقال:

لعلّنا نستطيع القول: إنّ اجتماع أكثر من إعلال في كلمة واحدة قد ينافي حقيقة الإعلال في غايته وهي التخفيف، إذ إنّ عمليات القلب أو النقل أو الحذف – التغيير – في الأصوات المنطوقة تُولّد ثقلا أدائيًّا على الناطق بدرجات معينة تكون بلا شكّ أقلّ من درجات الثقل المتولّد عن بعض النُسج الصوتية المتحوّل عنها،

وهذا – لَربَّما – هو ما حدا بالناطق على العدول عن الثقل الأكبر في النُسج المُستثقلة إلى الثقل الأصغر الناتج عن عملية التغيير – الإعلال – وهنا يكون للتخفيف درجة تعرف عبر طرح درجة الثقل الأوّل من درجة الثقل الثاني – إن أمكن ذلك – وإنّ تكرار هذه العملية في الكلمة الواحدة – وإن كان يُحقّق تخفيفًا على مستوى الصوت المُخفّف – يؤدي إلى توليد نوع من الثقل على مستوى الكلمة، فهو إلى جانب درجة الثقل الناتجة عن الصوت المُتحوّل إليه يشتمل على ثقل يتوّلد من عملية التحويل نفسها، لأنّ هذه العملية تمنع اللسان من التحرّك بانسيابية كما لو كان الصوت غير محوّل، فهي – أي عملية التغيير – بمنزلة عارض يعرض للسان فيجعله يغيّر طريقة الأداء، وهذا فيه ما فيه من الثقل الذي يزداد بتكرار العملية في الكلمة الواحدة، ولعلّ ما يؤكد هذا القول هو ورود بعض الصيغ التي تتشكّل من النسيج الصوتي نفسه الذي ينتج عن هذه الصيغ فيما لو أُعلت بإعلالين، وذلك نحو: (رواء)، فإنّها لو أُعلّت إعلالين لأصبحت (رِياء) وهذه الصيغة موجودة في اللغة ولها دلالة محددة[١٨].

إذن فالاستثقال سبب صوتي، فهو يعمل على رفض توالي إعلالين من الناحية الصوتية؛ لأنّ الاستثقال والجهد تربط بينهما علاقة طردية فكلّما زادت كميّة أحدهما زادت كميّة الآخر، ومن ثمّ فإنّ الاستثقال نابع من المستوى الصوتي للغة. وهو ألصق المستويات بعضلة اللسان.

ثانيًا: الالتباس:

لّما كانت اللغة العربية لغة قالبية ـ بمعنى «أنّ متن العربية في جلّه يفيء إلى

قوالب متمايزة مجرّدة، وهي حوامل لمعانٍ مخصوصة، ومؤديّة لأدوار وظيفيّة»[١٩] – كان بالإمكان القول: إنّ الكلمة التي لا تُعلّ إلّا إعلالًا واحدًا، تبقى محافظة إلى حدّ ما على شكلها الأصلي بمعنى أنّها لا تتغير كثيرًا ـ وأنّ المتعامل مع مثل هذه الألفاظ يستطيع – من دون كثير نظر – أن يُرجع هذه الألفاظ إلى أصلها الذي تغيّرت عنه، ولكنّها إذا ما أُعلت إعلالاً آخر فلربما أدّى ذلك بها إلى الابتعاد عن ذلك الأصل، ولربما وجد المتعامل معها صعوبة في إرجاعها إليه، أو قد لا يستطيع ذلك البتة، ممّا يجعلها عائمة إذ يجتذبها أكثر من أصل وهذا ما يؤدي إلى حدوث اللبس، ولعلّ ما يحصل في (رِواء) فيما لو أُعلّت إعلالين خير دليل على ما يضفيه توالي إعلالين على بعض الألفاظ من اللبس، إذ إنّها – أي رِواء – إذا ما أُعلّت – بقلب الواو الواقعة عينًا ياءً – فإنّها تصبح (رِياء) وهي عند ذاك تلتبس بالمصدر (رِياء)[٢٠]، وهذا ما يجعلنا نقرر أنّ الجانب الدلالي له الأثر الواضح في امتناع جريان قانون صوتي وهو الإعلال إلى جانب إعلال آخر.

ثالثًا: الإجحاف:

تدلّ مادة (ج ح ف) في المعجم العربي على معانٍ متعدّدة منها الذهاب بالشيء ومنها الإخلال به[٢١]، ولعلّ سيبويه أراد في نصّه المذكور آنفًا أحد هذين المعنيين أو كليهما معًا، فكلّنا يعرف أنّ توالي إعلالين في بعض حالته قد يؤدي إلى حذف أكثر من صوت من أصوات ذلك اللفظ المعلّ، ومن ثمّ يتركه مشوّهًا، ولعلّ من أنجع ما يُستشهد به هنا هو (شوى) وأمثلتها (هوى، ونوى، وغوى)، إذ إنّ أصل (شَوَى) هو (شَوَيَ)، وبيانه على وفق تفسيرات القدماء الآتي:

(شَوَيَ): تحركت الياء – لام الصيغة – وسُبقت بفتحة فقُلبت ألفاً، فأصبحت الصيغة (شَوَى): تحرّكت الواو –عين الكلمة – وسُبقت بفتحة فقلبت ألفًا فأصبحت الصيغة (شاا): التقى ساكنان على غير حدّهما فيُتخلّص من هذا المحذور بحذف أحدهما فتصبح الصيغة (شا)، وهكذا الأمر مع بقية الأمثلة.

وزعمنا أنّ سيبويه أراد بالإجحاف المعنيين المذكورين آنفًا ناتج عن أمرين:

أحدهما ينظر إلى الكلمة من ناحية المعنى، إذ إنّ توالي إعلالين فيها – فيما لو أُجريا – يؤدي إلى ذهاب المعنى المراد من هذه اللفظة برمّته، إذ لم تعد تدلّ على ذلك المعنى الذي كانت تدلّ عليه قبل إجراء الإعلالين، وهذا يدفعنا إلى القول بأنّ سيبويه أراد المعنى الأول وهو (الذهاب بالشيء).

أمّا الآخر فإنّه ينظر إلى الكلمة من الناحية الصوتية ومن الناحية الصرفية، فأمّا الإخلال بالكلمة من الناحية الصوتية فيتمثّل في أنّ توالي إعلالين يؤدي – في هذه الأمثلة – إلى حذف جملة من أصوات الكلمة ويتركها من دون تعويض ممّا يخلّ بها من الناحية الصوتية، ويجعلها تفتقر إلى التوازن والانسجام الصوتيين.

وأمّا الإخلال بالكلمة من الناحية الصرفية فإنّه يتمثّل في أنّ هذا الحذف الذي نتج عن توالي الإعلالين في هذه الأمثلة، قد جعل الصيغة تتكوّن من صوتين – حرفين على وفق تعبير القدماء – وهو أمر لا تتقبله العربية.

مصاديق اجتماع أكثر من إعلال

إنّ إطلاق القول بامتناع توالي أكثر من إعلال لا يتفق كثيراً مع الواقع اللغوي

الذي نجده يشتمل على غير مصداق لهذا التوالي، وسنعمد – فيما يأتي من البحث – على ذكر كل مصداق من هذه المصاديق وعلى وفق منطلقات القدماء، وهذه المصاديق:

١) إذا كانت الواو أو الياء عيناً لفعل ماضٍ مزيد متحركة:

ممّا نجده في المتن الصرفي العربي ممّا يقف بوجه إطلاق القول بامتناع اجتماع أكثر من إعلال ما كانت فيه الواو أو الياء عينًا لفعل متحرّكة وقد سُبقت بساكن صحيح[٢٢]، قال سيبويه:«فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتلّ ساكنًا في الأصل ولم يكن ألفًا ولا واوًا ولا ياءً فإنّك تسكّن المعتلّ وتحوّل حركته على الساكن... وذلك أجادَ، وأقالَ، وأبانَ، وأخافَ، واستَراثَ، واستَعاذَ»[٢٣]، وقال السيرافي في بيان آلية هذا الإعلال: «فأمّا أفعل فنحو أجادَ وأبانَ وأقالَ والأصل فيه أجْوَدَ وأقْوَلَ وأبْيَنَ ألقوا فتحة الياء والواو على الساكن، وهو فاء الفعل وقلبوهما ألفًا فقالوا أجادَ وأبانَ... وأمّا اسْتَفْعَل فهو كقولك اسْتَجارَ واسْتَبانَ والأصل اسْتَقْوَمَ واسْتَبْيَنَ فألقيت فتحة الياء والواو على ما قبلهما وقلبتهما ألفًا»[٢٤]، وبيان ذلك:

- (أقْوَمَ): نُقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف، فصارت (أقَوْمَ): قُلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن[٢٥] فصارت (أقامَ).
- (اسْتَقْوَمَ): نُقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف، فصارت (اسْتَقَوْمَ): قُلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصارت (اسْتقام).

إنَّ التمثيل الصوتي لهذه الأمثلة:

- (أقْوَمَ): / ءَـ ق / وَـ / مَـ / (أقَوْمَ):/ ءَـ / قَـ و / مَـ /
- (أقَامَ):/ ءَـ / قَـَ / مَـ / .
- (اسْتَقْوَمَ):/ ءَـِ س / تَـ قَـ ق / وَـ / مَـ / (اسْتَقَوْمَ):/ ءَـِ س / تَـ / قَـ و / مَـ /
- (اسْتَقَامَ):/ ءَـِ س / تَـ / قَـَ / مَـ / .

يدفعنا إلى القول – فضلًا عن كون الصيغة ما زالت على فعليتها، فهي بالحمل على الماضي المجرد أجدر – أنّ ما حدث فيها ما هو إلّا تمثيل لما هو راسخ في ذهن الناطق العربي بعد أن قرّ في ذهنه تغيير الصوت الذي يتوسط البنية إلى صوت مدّ – حركة طويلة – فلمّا كان التغيير في المحمول عليه قد نتجت عنه هذه الحركة الطويلة ألزمَ ذلك – بعد أن أصبحت عملية التغيير حتمية – أن يكون الصوت المُتَغَيَّرُ إليه هو حركة طويلة.

أمّا المحدثون، فإنّهم وإن لم يشيروا إلى الإعلال في الفعل المزيد الماضي إلا أنَّ النسيج الصوتي العام في هذه الأمثلة هو عينه موجود في أمثلة أخرى، كانوا علّلوا الإعلال فيها بتعليلات مرّ ذكرها، فالنسيج الصوتي الضيق ـ المزودج الهابط – (و) موجود في مصدري الإفعال والاستفعال، وفي الظروف وغيرها.

وقد كانت هذه التفسيرات من قِبلهم تُشير في معظمها إلى القول بحذف الواو، ومن ثمّ إطالة حركتها بعد أن تنتقل لتكون قمّة للقاعدة المتطرّفة في المقطع السابق.

٢) إذا كانت الواو أو الياء عينًا لفعل مضارع متحركة:

ممّا نجده في المتن الصرفي العربي من المواضع التي لم يُرفض فيها توالي أكثر من إعلال، إذ يجتمع الإعلال بالنقل والإعلال بالقلب[٢٦]، قول ابن جني: «فأمّا (يخافُ، ويهابُ) فأصلهما، (يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ) فأرادوا الإعلال فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء فصاروا في التقدير (يَخَوْفُ، ويَهَيْبُ)، ثمّ قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ولأنّهما قد اعتلّتا ضرورةً في (خاف، وهاب)»[٢٧]، وكان القدماء قد ذكروا «أنَّ الواو والياء إذا سُكّن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح فلم تُستثقل فيهما الحركة»[٢٨]، غير أنّهم علّلوا الإعلال في هذه الأمثلة الحاملة لمثل هذه النُسج الصوتية بالإتباع لها في الماضي حيث أُعلّت فيه[٢٩]، ولتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها في هذه النُسج بعد النقل[٣٠].

إنّ آلية الإعلال في هذه النُسج على وفق ما ذهب إليه القدماء هي:

- (يَخْوَفُ): تُنقل حركة الواو – الفتحة – إلى الساكن الصحيح قبلها – الخاء – فتصير (يَخَوْفُ): تُقلب الواو ألفًا لتحرّكها في الأصل ولانفتاح ما قبلها الآن فتصير (يَخَافُ).

- (يَهْيَبُ): تُنقل حركة الياء – الفتحة – إلى الساكن الصحيح قبلها – الهاء – فتصير (يَهَيْبُ): تُقلب الياء ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فتصير (يَهَابُ).

إنّ الذي اجتمع في هذه النسج لدى القدماء كلّهم – خلا الرضي – هو الإعلال بالنقل والإعلال بالقلب، أمّا الرضي الاسترابادي فقد ذكر أنّه: «إذا تحرّك

الواو والياء وسكن ما قبلها فالقياس أن لا يُعلّا بنقلٍ ولا بقلب؛ لأنّ ذلك خفيف، لكن إن اتفق أن يكون ذلك في فعلٍ قد أُعلّ أصله بإسكان العين أو في اسم محمول عليه سُكّن ذلك الفعل والمحمول عليه ؛ إتباعًا لأصله، وبعد الإسكان تنقل الحركة إلى ذلك الساكن المتقدّم، تنبيهًا على البنية؛ لأنّ أوزان الفعل إنّما تختلف بحركات العين»[٣١]، فالذي يجتمع عنده هو الإعلال بالتسكين والإعلال بالنقل والإعلال بالقلب.

أمّا المحدثون فقد ذهبوا إلى أنّ ما يحدث فيما اتفق القدماء على تسميته إعلالًا بالنقل، ما هو إلّا إعلال بالحذف فقد أوجز الدكتور عبد الصبور شاهين القول في ذلك، فذكر أنّه يمكن تلخيص جميع صور الإعلال بالنقل في الصور الآتية حيث تجتمع واو وحركة، أو ياء وحركة – قصيرة في الحالتين – فتسقط الواو أو الياء، وتطول الحركة بعدها:

(و ـُ) () (ي ـِ) ()

(و ـَ) () (ي ـَ) ()

(و ـِ) ()[٣٢]

وأرجع السبب في هذه التغيّرات كلِّها إلى حقيقتين، قال: «والسبب أنّ اللغة تكره أن تتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة، أو ضمّة طويلة. هذا من الناحية الصوتية، أمّا من الناحية المقطعية فإنّ المقطع العربي يتكوّن في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط، وهو ما لا يتّفق مع خصائص النسيج المقطع العربي، فكان إسقاط الواو أو الياء سببًا في إلحاق الحركة الطويلة المتخلّفة عنه باعتبارها فاء الكلمة، وجزءًا من

المقطع الطويل»[٣٣].

أمّا الدكتور محمد جواد النوري فقد ذهب إلى «أنّ نصفي الحركة وقعتا متحرّكتين في بداية مقطع، ومن المعلوم أنّ الواو والياء صامتان ضعيفان وقريبا الشبه بالحركات، ولهذا فإنّ المقطع المبدوء بهما يكون ضعيفًا... ومن ناحية أخرى فقد جاءت نصفا الحركة متحرّكتين، وقد نصّ اللغويون العرب على استثقال النطق بهما في حال تحرّكهما»[٣٤]، وهو يرى كسابقه أنّ ما حصل في أمثلة الإعلال بالنقل هو حذف للواو أو الياء وإطالة حركتها، قال: «إنّ كلّ ما حدث في هذه الأمثلة وما كان على غرارها تمثّل في سقوط الواو والياء اللتين استُثقلتا بالحركة الملابسة لهما من بداية المقطع ثم تمّ التعويض عنهما بإطالة الحركة القصيرة الواقعة بعدهما، وذلك من أجل المحافظة على الإيقاع وعدم الإخلال في الكميّة الصوتية المكوّنة للبنية»[٣٥].

أمّا الدكتور حازم علي فقد ذهب إلى أنّ هذا النوع من الأفعال قد مرّ في تطوره بأربع مراحل هي: مرحلة التصحيح، ومرحلة التسكين، ومرحلة الانكماش، ومرحلة الفتح الخالص، وذكر أنّ الفعل (يَخَافُ) نتج عن مرور الفعل (يَخْوَفُ) بهذه المراحل الأربع، وعلى النحو الآتي: يَخْوَفُ يَخْوْفُ يَخَوَفُ يَخافُ[٣٦].

أمّا الدكتور عبد القادر عبد الجليل فقد ذهب إلى أنّ «نقل حركة حرف العلّة.... لا يمتّ إلى الواقع الصوتي والبناء بأية صورة»[٣٧]، وذكر أنّ تعليل القدماء «غير منطقي. أولًا: إنّ الواو والياء صائتان طويلان يُحرّك بهما الصوت الواقع قبلهما، فكما يحرّك الحرف بالصوائت القصيرة، كذلك يحرّك بالصوائت الطويلة، ولعلّ هذا الخطأ متأتٍ من رسم صور الحروف والحركات، ومن فعل كينونة الكتابة العربية. إذ لا توجد من الأساس، حركة على الحرف الواقع قبل الصوائت الطويلة، لأنّه لا

يحق لتلك الحروف أن تُحرّك بثلاث حركات متوالية مرّة واحدة، الحركة القصيرة والحركة الطويلة المزدوجة»[٣٨].

أمّا الدكتور زيد القرالّة فقد ذهب إلى أنّ غاية هذا التغيير أمران، قال: «ويتم التبديل الصوتي بناءً على أمرين: الأوّل لتصحيح الصوت وتخفيفه، والثاني لتصحيح الوزن وطول الكلمة»[٣٩]، وإنّ «ما حدث هو حذف حركة الواو أو الياء، فقصرت الكلمة، وعُوّض من قصرها بتطويل الحركة، سواء أكانت فتحة أم ضمّة أم كسرة، فاستقامت الكلمة وعادت من ثلاثة مقاطع»[٤٠].

غير أنّنا نرى خلاف ذلك، فقد كان القدماء علّلوا هذا الإعلال بأحد تعليلين، قال ابن جني: «فلما جاء المضارع أعلّوه إتباعًا للماضي لئلّا يكون أحدهما صحيحًا والآخر معتلًّا... فأمّا من ذهب إلى أنّ (يَقُولُ، ويَبِيعُ) ونحوهما إنّما استُثقلت الحركة فيهما في الواو و الياء فنُقلت إلى ما قبلهما فسُكّنتا، فغير معبوءٍ بقوله، لأنّ الواو و الياء إذا سُكّن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح فلم تُستثقل فيهما الحركة»[٤١]، ويتّضح من قوله أنّ هناك من علّل هذا الإعلال بثقل الحركة على الواو والياء الذي وصفه ابن جني بأنّه (غير معبوءٍ به)، على خلاف من علّلها بالحمل على الماضي «وهذا هو الذي عليه حذّاق أهل التصريف»[٤٢].

ونرى أنّ الإعلال في هذه الأفعال ـ وربَّما كان في مواضع الإعلال بالنقل جميعها – ناتج عن تضافر التعليلين، والدليل على ذلك قول سيبويه: «وإنّما كان الاعتلال في الياء و الواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إيّاهما وكثرة دخولهما في الكلام، وأنّه ليس يُعرّى منهما ومن الألف أو من بعضهنّ. فلمّا اعتلّت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين محوّلة على الفاء، وكرهوا أن يُقرّوا حركة الأصل حيث اعتلّت

العين»[٤٣]، فالواو والياء لمّا اعتلّتا في الماضي جعلهما ذلك تقتربان من الصوائت – الحركات – بصفة أكبر، فلم تعد – الواو والياء – قادرتين على حمل الحركة، إذ إنّ الحركة لا تحمل الحركة، فهما قاعدتان ضعيفتان، والحركة تبحث عن قاعدة قوية لتكون حاملًا لها، ممّا أدّى إلى انتقال الحركة من هذه القاعدة الضعيفة المهدّدة بالاعتلال إلى القاعدة القوية قبلها – الصامت الساكن – فسُبقت الواو بفتحة قصيرة / ـَ / شكّلت معها مزدوجًا هابطًا – فهما في المقطع نفسه – وهذا النوع من المزدوج مكروه في العربية، فعمد الناطق إلى حذف الواو، وتطويل الفتحة القصيرة السابقة لها، بغية الحفاظ على الانسجام الصوتي للبنية. وتمثيل ذلك صوتيًا:

- يَخْوَفُ:/ ي ـَ خ / و ـَ / ف ـُ / يَخَوْفُ:/ ي ـَ / خ ـَ و / ف ـُ /
- يَخَفُ:/ ي ـَ / خ ـَ / ف ـُ / يَخَافُ:/ ي ـَ / خ ـَ / ف ـُ / .

٣) إذا كانت الواو أو الياء عينًا لاسم مفعول آتٍ على (مفعول):

ممّا نجده في المتن الصرفي العربي ممّا يجتمع فيه أكثر من إعلال النُسج الصوتية التي تكون فيها الواو أو الياء عينًا لاسم مفعول آتٍ على (مَفعُول)[٤٤]، قال سيبويه: «ويعتلّ (مَفْعُولٌ) منهما كما اعتلّ (فُعِلَ)، لأنّ الاسم على فُعِلَ مَفْعُولٌ، كما أنّ الاسم على فَعَلَ فَاعِلٌ. فتقول: مَزُورٌ ومَصُوغٌ، وإنّما كان الأصل مَزْوُرٌ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ، وحُذفت واو مفعولٍ لأنّه لا يلتقي ساكنان»[٤٥].

وكانوا ذكروا الآلية التي يحدث فيها هذا التغيير، قال ابن عصفور: «وأمّا اسم المفعول فإنّه يأتي على وزن (مَفْعُول) على قياس الصحيح، نحو:(مَبْيُوع) و (مَقْوُوْل)

فيُعلّ حملًا على فعله، فتنقل حركة العين إلى الساكن [كذا][٤٦] (مَقُوْوْل) و (مَبُيْوع) فيجتمع ساكنان: واو (مفعول) والعين، فتحذف واو (مفعول)، فيقال (مَقُولٌ) في ذوات الواو. وأمّا (مَبْيُوعٌ)، فإنّه إذا حُذفت واو (مَفعول) قُلبت الضمّة التي قبل العين كسرة، لتصحّ الياء، فتقول: (مَبِيعٌ). هذا مذهب الخليل وسيبويه»[٤٧].

وكان الأخفش قد خالف الجمهور في المحذوف، قال ابن عصفور: «وأمّا أبو الحسن فإنّه ينقل الحركة من العين إلى الفاء، في ذوات الواو، فيلتقي له ساكنان، فيحذف العين فيقول (مَقُول). وفي ذوات الياء نحو (مَبْيُوع) ينقل الضمّة من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب الضمّة كسرة لتصحّ الياء فيلتقي ساكنان – الياء و واو (مَفعول) – فتحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياءً، فيقول: (مَبِيعٌ)»[٤٨].

وبيان ذلك:

- (مَقْوُوْل): تُنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (مَقُوْوْل): يلتقي ساكنان، تُحذف واو (مَفعول) عند الخليل وسيبويه، فتصير (مَقُوْل) على وزن (مَفُعْل)، وتحذف الواو عين (مَفعُول) عند الأخفش فتصير (مَقُوْل) على وزن (مَفوْل).

- (مَبْيُوْع): تُنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (مَبُيْوْع): يلتقي ساكنان، تُحذف واو (مَفعُول) عند الخليل، وسيبويه، فتصير (مَبُيْع): تُقلب الضمّة كسرة لتصحّ الياء، فتصير (مَبِيْع) على وزن (مَفِعْل)، وتُحذف الياء عين(مَفعُول) عند الأخفش، وقبل الحذف تُقلب الضمّة كسرة الياء، فتصير (مُبِيْوْع): تُحذف الياء، فتصير (مَبِوع): تجيء الواو ساكنة بعد كسرة

فتُقلب ياءً، فتصير (مَبِيْع) على وزن (مَفِيْل).

ومن ثمّ فإنَّ ما يجتمع في هذه الصيغ من الإعلال هو الإعلال بالنقل والإعلال بالحذف في الواوي، والإعلال بالنقل والإعلال بالحذف والإعلال بالقلب في اليائي.

وقد ذهب المحدثون إلى القول بالحذف – مثلما أسلفنا – إذ ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أنّه «في حالة صوغ اسم بوزن (مفعول) من هذا الفعل الأجوف يقال: (مَقْوُول) ثمّ: (مَقُول)، و (مَبْيُوع) ثمّ: (مَبِيع)، أي: أنّ التحوّل تم على الصورة التالية:

uu < wuu

i i < yuu

ويدلّنا النظر في صور هذا النموذج على أن الواو أو الياء سقطت دون أدنى زيادة في موضعها، كما يدلّنا على أنّ الصيغة المطلوبة من الفعل هي التي تتحكم في شكل التحليل الصوتي. ولذلك اتحدت الصور المكروهة، كما اتحدت الصور التي انتهت إليها الكلمات في اللغة الفصحى»[٤٩].

وهذا عين ما ذهب إليه الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود إذ كان متابعًا له فيه[٥٠].

أمّا الدكتور البكوش فقد ذهب إلى أنّ ما يحدث في اسم المفعول من الأجوف الواوي هو إدغام الواو في حركتها، قال: «حيث تكون الواو مضمومة بعد حرف، فإنّها تدغم كالعادة في حركتها. ونظرًا إلى أنّ الحركة هي ضمّة طويلة، فإنّ إدغام

الواو فيها لا يزيدها طولًا، وكأنّما قد حذفت: مَقْوُول مَقُول»[٥١]، وهو يقول مثل هذا القول في اليائي، قال: «أمّا في اسم المفعول من الأجوف اليائي، فإنّ الياء في مثل مَبْيُوع توجد أيضًا بين حرف وضمّة طويلة. لكنّ إدغام الياء في الضمّة يعطي كسرة طويلة (مَبِيعٌ) وذلك للتمييز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي»[٥٢].

أمّا الدكتور النوري، فقد قال: «وقعت الواو نصف الحركة في بداية مقطع ومتلوّة بحركة طويلة فاستثقلت الواو استثقالًا زائدًا ممّا أدى إلى سقوطها»[٥٣]، هذا في (مَقْوُول)، أمّا في (مَبْيُوع) فقال: «استتبع سقوط الياء من بداية المقطع إلى بقاء الضمّة الطويلة، فكان لا مفرَّ من استبدال الكسرة الطويلة بها للإيحاء بالصوت المحذوف من جهة، وهذا الياء، وللمحافظة على الأصل اليائي للكلمة من جهة أخرى»[٥٤]، وزاد أنّه « تجدر الإشارة إلى أنّ التغيرات الصوتية التي صاحبت عملية التشكيلات البنيوية، استتبعت عملية إعادة تشكيل النسج المقطعي»[٥٥].

أمّا الدكتور الشواهنة، فقد ذكر أنّ «الناظر في مثل هذه البنى يجد أنّه لا وجود للحركة المتوهمة قبل الواو نُقلت للعين، فلا يوجد في مثل هذه البنى إعلال بالنقل والكتابة الصوتية تبيّن هذا:

- مَقْول maq \ wuul
- مفعول maf \ ´uul

فأين الحركة التي على العين حتى تُحذف؟»[٥٦]. وفي هذا القول نظر، ولعلّ ما نصّ عليه من تمثيل صوتي دليل قاطع على بطلان هذا القول، والضمّة الطويلة في المقطع الثاني – مثلما هو ظاهر في التمثيل الصوتي – قمّة الواو والعين، فكيف تكون العين ساكنة وبعدها ضمّة طويلة، بل إنّ هناك تناقضًا ملحوظًا في كلام الدكتور،

فهو يقول: «إنّ كلّ ما حدث في هذه البنى هو إسقاط نصف الحركة الضعيفة في بداية المقطع، والثقيلة ؛ لأنّها تحرّكت فزادت ثقلًا»[٥٧]. إذ نراه يقول بثقل نصف الصامت الواو والياء لأنّها تحرّكت، وهذا خلاف ما ذكره قبل ذلك.

أمّا الدكتور الطيب البكوش، فقد تفرّد بالقول: إنّ الواو في اسم المفعول تكون «مضمومة بعد حرف فإنّها تُدغم كالعادة في حركتها. ونظرًا إلى أنّ الحركة هي ضمّة طويلة، فإنّ إدغام الواو فيها لا يزيدها طولًا، وكأنّما قد حُذفت»[٥٨]، وهو قول لا يمكن تصوّره بحال من الأحوال؛ لأنّه إذا كانت الواو المدغمة في حركتها لا تزيدها طولًا وكأنّها قد حذفت فما الحكمة من القول بالإدغام؟ وما الدليل على كونها مدغمة في حركتها؟

فكلّنا يعلم أنّ الإدغام يترك أثرًا في الأصوات المدغمة يكون أمارة على ذلك الإدغام، والكتابة الصوتية، وملاحظة النطق السليم لهذه الأمثلة لا تفضي إلى وجود ذلك الأثر بل تبيّن خلاف ذلك.

أمّا الدكتور حازم علي، فماضٍ في تفسير مواضع الإعلال بالنقل في ضوء مقولته بالانكماش، إذ ذكر أنّ اسم المفعول قد مرّ بمرحلتين هما: مرحلة التصحيح، ومرحلة انكماش الصوت المركب[٥٩]، وقال: «ويمكن توضيح ذلك على الكلمتين السابقتين... على النحو الآتي:

- مَقْوُولٌ مَقُولٌ makwulun makülun
- مَبْيُوعٌ مَبِيعٌ mabyucun mabïcun

ويتّضح من التحليل السابق أنّه لا يوجد فيها نقل حركة مصاحبة لحرف المدّ،

بل إنّ هذه الحركة الطويلة – حرف المدّ – التي نراها في أمثلة هذه الظاهرة ناتجة عن انكماش الصوت المركب، ولهذا فإنّ هذه الأمثلة وما كان على شاكلتها تدرج في دائرة ظاهرة صوتية يمكن أن نطلق عليها اسم (ظاهرة الانكماش)»[٦٠].

غير أنّنا نرى أنّ الذي حدث في (مَفْعُول) هو الآتي:

(مَقْوُول):/ م ـَ ق/ و ـُ ل/ تُنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (مَقُوول):/ م ـَ / ق ـُّ ول/ إذ تنتهي الصيغة بمقطع متمادّ وهو مقطع مستثقل ومشروط وقوعه في الوقف أو عدم الإعراب[٦١]، فيُتخلّص من هذا المقطع بحذف الساكن الأول، الواو وهو عرف لغوي عربي، فتصير (مَقُول):/ م ـَ / ق ـُّ ل/ ، إذ يتحوّل المقطع المتمادّ (ص ح ح ص ص) إلى المقطع مديد (ص ح ح ص) وهو مقطع «يوجد في النثر كثيرًا في باب شابّة و دابّة، كما أنّه يكثر أيضًا في أواخر الكلم في حالة الوقف مثل المقطع: (مِينْ) من (المسلمِينْ) والمقطع (بُونْ) في آخر الفعل (يكتبُونْ)»[٦٢]، وهذا أمر يجعل اللسان العربي يعتاد نطق هذا النوع من المقاطع، وسماعه.

أمّا (مَبْيُوع) فيجري فيها الآتي:

(مَبْيُوع):/ م ـَ ب / ي ـُّ ع/ تُنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (مَبُويع):/ م ـَ/ ب ـُّ ي ع/ فتنتهي الصيغة بمقطع متمادّ وهو – كما مرّ – مقطع مستثقل، فيعمد الناطق إلى التخلّص منه بحذف أول الساكنين – الياء – فتصير (مَبُوع):/ م ـَ/ ب ـُّ ع/ ، إذ يتحوّل المقطع المتمادّ (ص ح ح ص ص) إلى مقطع مديد (ص ح ح ص)، ولأجل التنبيه – أو الحفاظ – على الأصل اليائي للبنية قُلبت الضمّة الطويلة في (مَبُوع) إلى كسرة طويلة، فصارت (مَبِيع):/ م ـَ/ ب ـِ ع/ .

وفي ضوء ما تقدم فإنّنا نرى أنّ ما ذهب إليه الأخفش هو الأكثر انسجامًا مع ما نراه.

٤) إذا كانت الواو أو الياء عينًا للمصدر الموازن للأفعال والاستفعال:

وممّا نجده أيضًا في المتن الصرفي العربي ممّا اجتمع فيه أكثر من إعلال من نسج صوتية، إذا ما كانت الواو أو الياء عينًا للمصدر الموازن للإفعال والاستفعال[٦٣]، قول السيرافي: «أفعل واستفعل يعتلّان إذا كان موضع العين منهما ياءً أو واوًا، فإذا اعتلّا فلا بدّ من إعلال مصادرهما، فأمّا مصدر أفعل من المعتل العين فالإقامة نحوها، وأمّا مصدر استفعل فالاستقامة نحوها، وكان الأصل في الإقامة الإقوام ؛ لأنّه مصدر أفعل مثل أكرم ومصدره الإكرام، وقد كانت هذه الواو ألقيت حركتها في الفعل على ما قبلها وقُلبت ألفًا فقُلبت في المصدر ألفاً فاجتمعت ألفان إحداهما المنقلبة من الواو والأخرى ألف إفعال فأُسقطت إحداهما لاجتماع الساكنين، فعلى قول الخليل وسيبويه الساقطة هي الألف الثانية؛ لأنّها زائدة، وقال الأخفش الساقطة الأولى، لأنّ التغيير عند اجتماع الساكنين يلحق الأوّل... وكذلك الاستقامة أصلها الاستقوام مثل استغفار من استغفر فعمل بالواو مثل ما ذكرنا في واو إقوام وجُعلت الهاء لازمة عوضًا من حذف إحدى الألفين»[٦٤]، وبيان ذلك:

(إقْوَام): تُنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (إقَوْام): تُقلب الواو ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فتصير (إقَاام): يلتقي ساكنان – الألف المنقلبة عن الواو وألف الصيغة – فتُحذف الأولى على رأي الأخفش، أو الثانية على رأي الخليل وسيبويه، فتصير (إقام): تُزاد التاء للتعويض عن الألف

المحذوفة، فتصير (إقامة).

(اسْتِقْوَام): تُنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (اسْتِقَوْام): تُقلب الواو ألفًا، لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فتصير (اسْتِقَاام): يلتقي ساكنان – الألف المنقلبة عن الواو، وألف الصيغة – فتُحذف الأولى على رأي الأخفش، أو الثانية على رأي الخليل وسيبويه، فتصير (اسْتِقَام): تُزاد التاء للتعويض عن الألف المحذوفة، فتصير (اسْتِقَامة).

وقد ذهب المحدثون – في هذا الموضوع – إلى القول بحذف نصف الصامت الواو أو الياء من دون إطالة الصائت بعدها لأنّه طويل في الأصل، فما يحدث عندهم إعلال بالحذف ليس غير، قال الدكتور شاهين: «وأمّا... حالة المصدر (الإفعال والاستفعال) من نفس الفعل الأجوف، فيُقال: أقام إقواما، واستقام استِقوامًا. ويظهر في تحليل الصيغتين أنّ:

iqwaam < iqaam´ < iqaamt´

وكذلك istiqwaam´ < istiqaam < ´istiqaamt

أي: أنّ الصورة الصوتية:(waa < aa)

كما يحدث في كلمة (استبيان) المحولة إلى: (استبانة) أن يصبح:(yaa < aa)»[٦٥].

وهو ما ذهب إليه الدكتور ديزيره سقال الذي ذكر أنّ «كلّ ما يحدث صوتيًا هو حذف الواو، فلا يتغيّر في صوت الفعل شيء، ثم تُزاد التاء في آخره لتمييز الفعل عن الاسم – المصدر، وهذا يسبب الرسم الكتابي القديم الذي لم يكن ليميّز بالصوائت المكتوبة»[٦٦].

وقد ذهب الدكتور النوري إلى أنّ السبب في هذا الإعلال هو «وقوع الواو والياء في بداية مقطع ومتلوّة بحركة طويلة، فاستثقلت الواو استثقالًا زائدًا أدّى إلى سقوطها وعدم التعويض عنها بإطالة الحركة التالية، نظرًا لكونها في الأصل طويلة، اللهم إلّا ما حدث في هذه الحالة عند ما صُوحب إسقاط الواو في بعض البنى بإلحاق التاء في نهايتها، ولعلّ ذلك يعود إلى الخوف من حدوث التباس بين بنية المصدر وبنية الفعل»[٦٧].

أمّا الدكتور الشواهنة فهو بعد أن ذكر هشاشة حجج القدماء في الحذف – إذ قال: «وحججهم في الحذف لا تعتمد على قواعد صوتية وإنّما على استنتاجات منطقية»[٦٨] – ذكر أنّ «ما نلاحظه من الكتابة الصوتية، إسقاط نصف الحركة الواو لأنّها ضعيفة ووقعت في بداية مقطع، ومتلوّة بحركة طويلة فزادت ثقلًا فعمد الناطق إلى حذفها، وبهذا الحذف تمّ إعادة تشكيل النسيج المقطعي للبنية، وتمّ زيادة التاء خوفًا من حدوث التباس بين المصدر والفعل»[٦٩]، ولعّل الناظر في هذا القول لم يبذل جهدًا لمعرفة أنّه نسج على منوال قول الدكتور النوري المذكور آنفًا.

أمّا الدكتور عبد المقصود، فقد اكتفى بالقول بالحذف، وزيادة التاء للتعويض بين الاسم، والفعل من دون أدنى إشارة إلى سبب ذلك الحذف[٧٠].

أمّا الدكتور حازم علي فقد فسّر ما يحدث هنا من إعلال – على عادته – بظاهرة الانكماش، فذكر أنّ الكلمات في هذا القسم مرت في تطورها بأربع مراحل في: التصحيح، والتسكين، والانكماش، والفتح[٧١]، وذكر أنّه «يمكن توضيح هذه المراحل... على النحو الآتي:

- إقَوَمَة إقَوْمَة إقوَمة إقامة

- إسْتَقَوَمَة إسْتَقَوْمَة إسْتَقومَة إسْتقامة»[٧٢].

أمّا الدكتور جواد كاظم عناد، فقد نظر إلى ما يحدث في هذه المصادر في ضوء نظرية المزدوج، فهو بعد أن بيّن موقفه من مذهب القدماء ـ إذ قال:» إنّ قراءة حديثة لما حدث من تحوّلات في هذه الصورة، لا تنكر أنّ إسقاطًا، أو حذفًا قد حصل، غير أنّها لا يمكن أن تقبل بالوصف الذي قُدم في المدونة النحوية لهذا التحوّل، وهو وصف كان أسير محدّدات أو موجّهات لا مكان لها في دراسة لغوية حديثة»[٧٣] – ذكر أنّ «المزدوج بصورة: (وٌ) و (ي ُ)، و(و ُ)، و(وَ)، و(ي ِ) يمثّل كراهة، فكان أن تخفف منه بإسقاط الجزء الأول من (وٌ) و (وَ) و (و ُ) و (ي ِ)، والجزء الثاني من (ي ٌ) مراعاة لأصل البنيّة، هكذا:

- ...إقوام = ء ِ ـ ق/ و×َ م... ترتّب على هذا الإسقاط مقاطع ابتدأت بـ... (حركة)، وهذا في العربية لا يكون، فكان أن نُقلت قاعدة المقطع السابق إلى المقطع التالي، ليتقوّم بها المقطع، هكذا:

- ... إقامة =ء ِ ـ/ ق َ/ م َ ة (عوّض عن الجزء الساقط بالتاء)»[٧٤].

وجدير بالذكر أنّ الدكتور جواد يقول بعد الحذف بنقل الصوت الصامت وليس الصائت، قال: «وهكذا نرى أن التقاءً للساكنين لم يحدث، ونقلًا للحركة لم يحصل، بل الذي حدث هو نقل للصامت»[٧٥].

وكنّا ذهبنا في غير هذه الدراسة إلى أنّه «يمكن القول:

إقوام إقامة ء ِ ـ ق / و َ/ م َ

تسقط قاعدة المقطع الثاني / و/ ويشكّل المصوّت الطويل / َ/ مع القاعدة

الثانية للمقطع الأوّل / ف/ مقطعًا طويلًا مفتوحًا ويعاد تشكيل المصدر على النحو الآتي:

ء ـِ / ق ـَ / م ـَ + ـة»[٧٦].

غير أنّنا نرى هنا – من خلال المواءمة بين مقولات القدماء ومعطيات الدرس الصوتي الحديث – أنّ الذي حدث في المصدر الذي على (إفْعال، واستفعال) الآتي:

- (إقْوام):/ ء ـِ ق / و ـَ م / تُنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (إقاوْم):/ ء ـِ / ق ـَ و م / تنتهي الصيغة بمقطع متمادّ وهو مقطع مستثقل، ومشروط وقوعه في الوقف أو عدم الإعراب، فيتخلص الناطق من هذا المقطع بحذف الساكن الأوّل، فيتحوّل المقطع المتمادّ (ص ح ح ص ص) إلى مقطع مديد(ص ح ح ص)، فيصير(إقام):/ ء ـِ / ق ـَ م / تُزاد التاء للتعويض عن المحذوف، وللتخلّص من المقطع المديد بتحويله إلى مقطعين أولهما: طويل مفتوح (ص ح ح)، والآخر: طويل مغلق (ص ح ص)، فتصير (إقامَة):/ ء ـِ / ق ـَ / م ـ ة / .

- (اسْتِقْوام):/ ء ـِ س / ت ـِ ق / و ـَ م / تُنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (إسْتِقاوم): / ء ـِ س / ت ـِ / ق ـَ و م / تنتهي الصيغة بمقطع متمادّ، وهو مقطع مستثقل، ومشروط وقوعه في الوقف وعدم الإعراب مثلما أسلفنا، فيتخلص الناطق من هذا المقطع بحذف الساكن الأوّل، فيتحوّل المقطع المتمادّ (ص ح ح ص ص) إلى مقطع مديد (ص ح ح ص)، فيصير (اسْتِقام):/ ء ـِ س / ت ـِ / ق ـَ م / تزاد التاء للتعويض عن المحذوف، وللتخلّص من المقطع المديد بتحويله إلى

مقطعين أوّلهما طويل مفتوح (ص ح ح)، والآخر: طويل مغلق (ص ح ص)، فتصير (اسْتِقامة):/ ءِـ س / تِـ / قَـ / مَـ ة / .

٥) إذا كانت الواو أو الياء عينًا لاسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته، أو زيادته دون وزنه:

ونجد أيضًا في المتن الصرفي العربي أنّ من المواضع التي يجتمع فيها أكثر من إعلال، وهو أن تكون الواو أو الياء عينًا لاسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته، أو زيادته دون وزنه[٧٧]، قول ابن جني: «اعلم أنّ جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلّة العينات يجب إعلالها، بتسكين الواو والياء منها ونقل حركتهما إلى ما قبلهما، لا فصل بين الأسماء في هذا والأفعال، وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين والظروف والمصادر سواء، لأنّها كلّها جارية على الأفعال، فيجب إعلالها لاعتلال أفعالها»[٧٨] ويُقصد بالأسماء والجارية على الأفعال «الأسماء المأخوذة من الأفعال، وكانت على مثال الفعال وزيادتها ليست من زوائد الأفعال»[٧٩].

وقد زاد المبرّد – على ما اقترضه جلّ اللغويين العرب – قيدًا آخر، قال – بعد أن ذكر رأيهم –: «النحويّون البصريّون يرون هذا جاريًا في كلّ ما كان على هذا الوزن الذي أصفه لك. ولست أراه كذلك، إلّا أن تكون هذه الأسماء مصادرَ فتجرى على أفعالها، أو تكون أسماءً لأزمنة الفعل، أو لأمكنته الدالة على الفعل»[٨٠].

وقد فصّل ابن عصفور القول في هذا الإعلال قال: «وإن كان مخالفًا في جنس الزيادة فإنّه يُعلّ إعلال الفعل الذي يكون على وفقه في الحركات وعدد الحروف، لأنّه قد أُمن التباسه بالفعل، فتقول في (مَفْعَل) من القول والقيام: (مَقالٌ) و (مَقامٌ).

والأصل (مَقْوَلٌ) و (مَقْوَمٌ)، فأعللتهما كما أعللت (يَخافُ). وكذلك (مَفْعِلَةٌ) من البيع تقول فيها (مَبيِعَةٌ) فتنقل الكسرة من حرف العلّة إلى الساكن قبله، كما فعلت ذلك في نظيره من الفعل وهو (يَبِيعُ) وكذلك تقول في (مَفْعُلَةٍ) من البيع، على مذهب سيبويه، لأنّك إذا نقلت الضمّة من الياء إلى الساكن قبلها جاءت الياء ساكنة بعد ضمّة قريبة من الطرف فعلى مذهب سيبويه تُقلب الضمّة كسرة لتصحّ الياء. وعلى مذهب الأخفش تقلب الياء واواً لأنه مفرد، ولا تقلب الضمة عنده كسرة لتصحح الياء: لا في الجمع، فتقول على مذهبه (مَبُوعةٌ)»[٨١].

وبيان ذلك صرفيًا:

- مَفْعَل (مَقْوَل): تُنقل حركة الواو – الفتحة – إلى الساكن الصحيح قبلها – القاف – فتصير:
- (مَقَوْل): تُقلب الواو ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فتصير: (مَقال).
- مَفْعِلَة (مَبْيِعَة): تُنقل حركة الياء – الكسرة – إلى الساكن الصحيح قبلها – الباء – فتصير:(مَبِيْعه).
- مَفْعُلَة (مبْيُعَة): تُنقل حركة الياء – الضمّة – إلى الساكن الصحيح قبلها – الباء – فتصير:

(مَبْيَعَة): جاءت الياء ساكنة بعد ضمة فتقلب الضمة كسرة لتصح الياء على مذهب سيبويه فتصير:(مَبِيْعة)، أو تُقلب الياء واوًا على مذهب الأخفش فتصير (مَبُوْعَة).

إنّ ما يحدث في الحالة – الصيغة – الثانية لا يعنينا كثيرًا إذ إنّ الصيغة تشتمل على إعلال واحد. وهو النقل. أمّا الثالثة والأولى فهما مدار بحثنا.

ومثلما استبعدنا الحالة الثانية – الصيغة – فنحن نستبعد الحالة الثانية من حالات الاسم الجاري على الفعل وهي الحالة التي يكون فيها الاسم مشابهًا للفعل في زيادته دون وزنه، لأنّها حالة افتراضية لم تجد مكانها في الواقع اللغوي.

ويُزاد على ما ذكره ابن عصفور ما ذكره ابن جني من قبل، قال: «فاسم الفاعل (مُخِيْفٌ، ومُبِيْنٌ) فقد جريا مجرى (يُخِيْفُ، ويُقِيلُ)»[٨٢].

وبيانه صرفيًا أيضًا:

- مُفْعِل (مُخْوِف): تُنقل حركة الواو – الكسرة – إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير: (مُخِوْف): وقعت الواو ساكنة بعد كسرة فتُقلب ياءً فتصير: (مُخيف).

ونرى – في ضوء كلّ هذه المعطيات وما ورد في المواضع السابقة من هذه الدراسة – أنّ الإعلال في هذه الأمثلة ناتج عن أمر طالما شكّل مستلزمًا من مستلزمات العقل العربي وهو الحمل على السابق – التصريف السابق – فبعد أن قرّ في عقل الناطق العربي ضعف الواو والياء – بعدما رآه من كثرة تغيّرهما وعدم ثباتهما في الأفعال – تعامل مع هذين الصوتين عند ورودهما في الأسماء التي تُشمّ فيها رائحة الفعل بموجب ما هو قارّ في عقله، فعمد إلى إعلال هذين الصوتين.

أمّا عن آلية هذا الإعلال وتداعياته فلعله يتبين في التمثيل الصوتي لهذه الأمثلة الآتية:

- مَفْعَل (مَقْوَل):/ م ـَ ق / و ـَ ل / (مَقَوْل):/ م ـَ / ق ـَ و ل /
- (مَقل):/ م ـَ / ق ـَ ل/ (مَقال):/ م ـَ / ق ـَ ل / .
- مُفْعَل (مُخْوَف):/ م ـُ خ / و ـَ ف / (مُخَوْف):/ م ـُ / خ ـَ و ف /
- (مُخَف):/ م ـُ / خ ـَ ف / (مُخَاف):/ م ـُ / خ ـَّ ف / .
- مَفْعُلَة (مَبْيُعَة): / م ـَ ب / ي ـُ / ع ـَ ة / (مَبْيُعَة):/ م ـَ / ب ـُ ي/ ع ـَ ة /
- (مَبِيعَة):/ م ـَ / ب ـِ / ع ـَ ة / ، أو (مَبُوعة):/ م ـَ / ب ـُّ / ع ـَ ة / .

أو:

- (مَبُـْيعَة):/ م ـَ / بـُـْـي / ع ـَ ة /
- (مَبِـْيعَة):/ م ـَ / بـِـْي / ع ـَ ة / (مَبِيعة):/ م ـَ / ب ـِ / ع ـَ ة / .
- (مَبُـْوعة):/ م ـَ / بـُـْو / ع ـَ ة / (مَبُوعَة):/ م ـَ / ب ـُّ / ع ـَ ة / .

ولعلّنا في هذه الأمثلة أمام تفسيرات ثلاثة:

أوّلها: وينطبق على (مَفْعَل) و (مُفْعَل)، إذ يتولّد في هذه الأمثلة بعد نقل حركة نصف الصامت – الواو أو الياء – مقطع مزيد (ص ح ص ص) وهو مقطع قليل الشيوع في العربية ولا يرد إلّا في أواخر الكلمات وحين الوقف، فللتخلّص من هذا المقطع تُحذف الواو أو الياء مما يؤدّي إلى حدوث خلل في التوازن الصوتي ؛ لذلك يُصار إلى تطويل الحركة القصيرة – الفتحة – السابقة لإعادة التوازن الصوتي.

وثانيها: وينطبق على (مَفْعُلَة)، إذ يتولّد في هذه الأمثلة بعد نقل حركة نصف الصامت – الياء – نسيج صوتي مستكره في العربية وهو المزدوج الهابط (ي)، فيعمل

الناطق على التخلّص من هذا المزدوج المستكره بقلب قمّته الحركة القصيرة – الضمّة – إلى حركة من جنس قاعدته – الياء – لتشكّلا حركة طويلة – كسرة – والناطق بذلك يلمح الأصل اليائي للكلمة.

وثالثها: وينطبق على كلّ هذه الأمثلة – ولعلّه ينطبق على معظم أمثلة الإعلال بالنقل – ومفاده أنّ الناطق العربي اعتاد على وجود المدّة الطويلة – الحركة الطويلة – في وسط ما حملت عليه هذه الأمثلة وهو الفعل، ولمّا كان الناطق في إعلاله لهذه الأمثلة حاملًا لها على أفعالها المعلّة ؛ كانت السليقة تحتّم عليه وجود هذه المدّة.

وقد ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أنّ ما حدث في هذه الأمثلة إنّما هو إعلال بالحذف، وذكر أنّنا لو «لخصنا هذا التحليل كلّه لانتهى إلى الصور الآتية، حيث تجتمع واو و حركة، أو ياء و حركة ـ قصيرة في الحالتين، فتسقط الواو أو الياء، وتطول الحركة بعدها:

wu < uu yi < ii
wa aa ya < aa >

wi < ii»[٨٣].

وهو بذلك قد جمع قواعد النقل كلّها في هذا التفسير، وذكر أنّ «اللغة تكره تتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة، أو ضمّة، طويلة. هذا من الناحية الصوتية. وأمّا من الناحية المقطعية فإنّ المقطع العربي يتكوّن في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط، وهو ما لا يتفق مع خصائص النسيج المقطعي العربي، فكان إسقاط الواو أو الياء سببًا في إلحاق الحركة الطويلة المتخلفة عنه باعتبارها حركة فاء الكلمة، وجزءاً من

المقطع الطويل»[٨٤].

أمّا الدكتور دزيره سقال فقد ذكر أنّ «كلّ ما يحدث هو أنّ الواو والحركة، أو الياء والحركة، اجتمعتا – والحركة قصيرة – وما قبلها ساكن، فسقطت الواو أو الياء، وعوّض منها بحركة قصيرة فطالت الحركة نفسها»[٨٥] وهو بذلك لا يختلف عمّا ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين من القول بالحذف.

أمّا الدكتور حازم علي فقد فسّر ذلك كعادته بأنّ هذه الأمثلة قد مرّت في تطوّرها بأربع مراحل، قال: «ومراحل تطوّر هذه الكلمات هي:

١. مرحلة التصحيح.
٢. مرحلة التسكين.
٣. مرحلة الانكماش.
٤. مرحلة الفتح.

ويمكن توضيح المراحل السابقة على بعض الكلمات السابقة، وذلك على النحو الآتي: مَقَوَمٌ مَقَوْمٌ مَقوَمٌ مَقام makawamun makawmun makôm makâm»[٨٦].

أمّا الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، فهو لم يختلف عمّا ذهب إليه سابقوه، فقال: «الكلمتان (مَقام، مُقِيم). أصلهما (مَقْوَم، مُقْيِم): اجتمعت الواو والفتحة في أولاهما والياء والكسرة في الثاني – والحركة التي هي الفتحة والكسرة قصيرة – فحُذفت الواو والياء فيهما فقصرت الكلمتان، فعوّض عن ذلك بتطويلهما، فاستقامت الكلمتان وصارت كلّ منهما ثلاثية المقاطع»[٨٧].

أمّا الدكتور جواد كاظم عناد، فلم يكن مخالفًا لهم إذ نصّ على أنّ ما يحصل هو

إسقاط للجزء الأوّل من المزدوج في هذه الصور «ترتّب على هذا الإسقاط مقطع يبدأ بقمّة (حركة)، فكان أن نُقلت قاعدة المقطع السابق الثانية، إلى هذا المقطع ؛ ليتقوّم بها... عُوّض الجزء الساقط من المزدوج بإطالة زمن النطق بقمّة المقطع الثاني»[٨٨].

رأي الباحث في حقيقته

لعلّ القارئ المتأمل فيما ورد في هذه الدراسة يصاب بالحيرة؛ لأنّ ما نُقل من نصوص، وما ذُكر من تفسيرات، وما رُوي من رؤى – سواء أ كانت في امتناع اجتماع أكثر من إعلال أم في وصف ما يوجد من تفسير في بعض الصيغ بأنّه قد توالى فيه أكثر من إعلال – تُثبت وتدعم بقوّة الجانب الذي وردت فيه، ومن ثمّ برزت الحاجة إلى إبداء رأينا فيه، وهنا تكمن أهميّة هذه الدراسة.

إنّ هذا التضادّ الحكمي في الأدلّة المنقولة لكلا الجانبين هو منشأ الإيهام والتعمية في القول بإثبات أحد الجانبين أو نفيه، ونفي الجانب الآخر أو إثباته. غير أنّ المدقّق في هذه الأدلّة المذكورة آنفًا يجدها تمتاز بميزة تُعيد الأمل لهذا المدقّق بالوقوف على أرض صُلبة، وهذه الميزة هي أنّها – أي هذه الأدلّة – لم تكن متضادّة في موضوعها؛ بتعبير آخر أنّ هذا التضادّ الحكمي كان في موضوعات مختلفة ولم يرد الإثبات والنفي للحكم الواحد في موضوع واحد. ومن ثمّ يمكننا إثبات كلا الحكمين المتضادّين من دون تجريم أي موضوع من الموضوعات التي تزاحم عليها هذان الحكمان.

ونجد عند القدماء من يضع محدّدًا لثبوت الحكم الذي يذكره ليوحي بفعله هذا أنّه قد تنبّه على ما ذكرناه آنفًا، ومن هؤلاء العلماء ابن مالك الذي قال: «توالي إعلالين إجحاف فينبغي أن يُجتنب على الإطلاق فاستمر اجتنابه إذا كان الإعلال متفقًا كما يكون في الهوى. واغتفر تواليهما نحو: ماء أصله موه فأُبدلت الواو ألفًا،

والهاء همزة وهذا لا يطّرد. واغتفر تواليهما باطّراد في نحو: شاءٍ اسم فاعل من شاءَ وأصله شاوئ فأُعلت عينه بإبدالها همزة كما فُعل بقائم، ثمّ أُبدلت الهمزة الثانية ياءً لوقوعها طرفًا بعد همزة. واغتفر تواليهما أيضًا للاختلاف في نحو ترى، لأنّ أصله ترأى فحُذفت الهمزة وقلبت الياء ألفًا. وأمثال ذلك كثيرة»[٨٩]. فهو بعد أن ذكر سبب امتناع توالي أكثر من إعلال – إذ وصفه بأنّه إجحاف وهو بعض ما علّل به سيبويه هذا الامتناع، وقد مرّ بنا ذلك[٩٠]– ذكر أنّه قد يُغتفر هذا التوالي لسبب حدّده باختلاف العلّتين، فقد كان يشرح قوله: «ولِاختلافِ العلّتين اغتفرا في الماءِ والشائي وتُرا»[٩١].

غير أنّ كلامه مُلبس شيئًا ما، فهو في نصّ الشرح وفي عجز بيت الكافية الشافية ذكر أمثلة يُستفاد منها أمران:

أحدهما: أنّه مثّل بـ (ماءٍ، وشاءٍ، وترى)، والإعلال في هذه الأمثلة كلّها قد نتج في الكلمة الواحدة عن علّتين – لإعلال كلّ صوت علّة تختلف عن علّة إعلال الثاني – وهذا يجعلنا نقرّر أنّه أراد أن يقول إنّ سبب غفران توالي أكثر من إعلال هو لاختلاف علّة إجراء كلّ إعلال عن علّة إجراء الإعلال الآخر.

وثانيهما: أنّه بتمثيله بـ (ترى) أوهمَ بأنّ المراد قد يكون نوع الإعلال – قلب، نقل، حذف – إذ إنّ الإعلال الحاصل في هذا المثال على خلاف المثالين السابقين له إذ توالى فيهما إعلالان بالقلب ـ هو إعلال بالحذف والاه إعلال بالقلب.

وهو في صدر بيت الكافية الشافية ذكر أنّ السبب هو اختلاف العلّتين، وهو مُلبس أيضًا ؛ إذ توحي هذه اللفظة – العلّتين – بأمرين:

أحدهما: أنّه أراد بالعلّتين علّتي الإعلالين الحاصلين في الكلمة، وهذا ما أثبته وأشرنا إليه فيما مثّل به من الأمثلة.

وثانيهما: أنّه أراد بـ (العلّتين) صوتي العلّة ؛ أي إنّ صوتي العلّة المتواليين في الكلمة الواحدة إذا اختلفا جاز إعلالهما معًا، ولا يشفع له التمثيل – إذ إنّه مثّل بألفاظ كان أحد أصواتها المعتلّة هو الهمزة – لأنّ الهمزة كحكم أصوات العلّة ؛ فهي ملحقة بها، وهي كأصوات العلّة – عند القدماء في أقلّ تقدير – من الناحية السياقية.

ومن هؤلاء العلماء الخضري (ت ١٢٨٧هـ) من المتأخرين الذي ذكر في حاشيته على قول ابن عقيل: «لئلّا يتوالى إعلالان»[٩٢]، قال: «أي بلا فصلٍ بينهما وهو ممنوع لإجحافه، أمّا مع الفاصل فجائز، نحو: يفون إذ أصله يوفيون»[٩٣]. وكلامه صريح وزاده صراحة ما مثّل به – يفون – فالفاء شكّلت فاصلًا بين الصوت المعلّ الأوّل والثاني، وهو بذلك لا يحتاج إلى مزيد كلام.

غير أنّنا قد مرّ بنا – فيما ذكرناه من مصاديق توالي أكثر من إعلال – أنّ الإعلال الحاصل في تلك المصاديق سالفة الذكر كان يطرأ على صوتين من دون فاصل بين الصوت وحركته، وهذا يردّ قول الخضري المذكور آنفًا.

ونرى – وبعد كلّ ذلك – أنّ توالي أكثر من إعلال إنّما يمتنع إذا كان من دواعي هذا التوالي أو نتائجه حدوث أحد الموانع التي سطّرها سيبويه أو بعضها أو كلّها وهي (الاستثقال، والالتباس، والإجحاف)[٩٤].

.....

١) المقتضب: ١/ ١٤٨.

٢) التكملة: ٦٠٤.
٣) المنصف: ٢٩٢، و ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٦٥.
٤) شرح المفصل للخوارزمي: ٤/ ٤٠٨.
٥) شرح المفصل لابن يعش: ١٠/ ١٧.
٦) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٥٧.
٧) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٢٧٧.
٨) شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٣٨.
٩) شرح ابن الناظم: ٦٠٩.
١٠) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: ٤/ ٦١٨.
١١) الكناش: ٢/ ٢٢٧.
١٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ٣٨٧.
١٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٢٤.
١٤) شرح النظام: ٢٧٨.
١٥) شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٨٨.
١٦) شرح الأشموني: ٤/ ١١٨، ينظر: ٤/ ١٢٢، ٤/ ١٣١، ٤/ ١٠٦.
١٧) الكتاب: ٤/ ٣٧٦.
١٨) ينظر: لسان العرب: مج ٣/ج٢٠/ ١٧٨٤، مادة (ر و ي) وينظر: م. ن.: ٣٤٠/ ج٢٠/ ١٥٤٠، مادة (ر أ ى).
١٩) ظاهرة اللبس في العربية: ٣٢، وينظر: فقه اللغة وخصائص العربية: ٢٨٤.
٢٠) ينظر: لسان العرب: مج٣/ ج٢٠/ ١٥٤٠،مادة (ر أ ى).
٢١) ينظر: م. ن: مج١/ ج٧/ ٥٥١، مادة (ج ح ف).
٢٢) نظر: المقتضب: ١/ ١١١، التكملة: ٥٨٠، المنصف: ٢٣٦، شرح المفصل للخوارزمي: ٤/ ٣٨٢، الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٥، الممتع في التصريف: ٢/ ٣٧٣، شرح ابن الناظم: ٦١١، الكناش:٢/ ٢٥٩، ارتشاف الضرَب: ١/ ٣٠٦، شفاء العليل:٣/ ١١٠١، شرح النظّام:٢٧٧، شرح الأشموني:٤/ ١٢٢.
٢٣) الكتاب: ٤ / ٣٤٥.
٢٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ٢٣٩- ٢٤٠.

٢٥) ينظر: التصريف الملوكي: ٤٥.

٢٦) ينظر: الكتاب:٤/ ٣٤١-٣٤٢، الأصول في النحو:٣/ ٢٧٩، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ٢٣٤، شرح المفصل لابن يعيش:١٠/ ٦٦،شرح الملوكي:٤٤٦، الممتع في التصريف:٢/ ٤٤٨-٤٤٩، شرح ابن الناظم:٦١١، شرح الشافية للرضي:٣/ ١٤٤، الكنّاش:٢/ ٢٥٨، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٠٦، أوضح المسالك: ٤/ ٤٠٢، شرح التصريح على التوضيح:٢/ ٣٩٣.

٢٧) المنصف: ٢٢٣.

٢٨) م. ن، وينظر: شرح الشافية للرضي:٣/ ١٤٤.

٢٩) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٤.

٣٠) ينظر: المنصف: ٢٢٣.

٣١) شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٤.

٣٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٨ – ١٩٩.

٣٣) م. ن: ١٩٩.

٣٤) دراسة صوتية لموضوعي الإعلال والإبدال في العربية (٢٥، نقلاً عن القواعد الصرف صوتية ٢٥٧.

٣٥) م. ن: ٢٦.

٣٦) ينظر: دراسة في علم الأصوات: ١٥٢-١٥٤.

٣٧) علم الصرف الصوتي: ٤١٦.

٣٨) م. ن: ٤١٧.

٣٩) الصرف وعلم الأصوات: ١٦٧.

٤٠) م. ن: ١٦٨.

٤١) المنصف: ٢٢٣.

٤٢) م. ن.

٤٣) الكتاب: ٤/ ٣٣٩.

٤٤) المقتضب: ١/ ١٠٠، الأصول في النحو: ٣/ ٢٨٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ٢٤٥، التكملة: ٥٨٢، المنصف: ٢٤٦، أمالي ابن الشجري:١/ ٣١٤، شرح المفصل للخوارزمي:٤/ ٣٩٣، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٦٦، الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤٧، الممتع في التصريف: ٢/ ٤٥٤، التسهيل:٣١١، شرح ابن الناظم:٦١٣، شرح

الشافية للرضي:٣/ ١٤٦ -١٤٧،الكناش:٢/ ٢٦٩، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٠٦، أوضح المسالك:٤/ ٤٠٣، شرح ابن عقيل:٢/ ٥٢٨، شفاء العليل:٣/ ١١٠٢، شرح النظام: ٢٩٥، شرح التصريح على التوضيح:٢/ ٣٩٥، شرح الأشموني:٤/ ١٢٥.

٤٥) الكتاب: ٤/ ٣٤٨.

٤٦) يوجد خطأ مطبعي في المتن [قبل، فَيضبر] والصحيح [قبلها، فيصير].

٤٧) الممتع في التصريف: ٢ / ٤٥٤.

٤٨) م.ن: ٢/ ٤٥٤ – ٤٥٥.

٤٩) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٩-٢٠٠.

٥٠) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوضعية: ٢٨٥.

٥١) التصريف العربي من خلال علم الأصول: ١٥٤.

٥٢) م. ن.

٥٣) دراسة صوتية لموضعي الإعلال والإبدال في العربية: ٢٦،نقلاً عن القواعد الصرف صوتية: ٢٥٩.

٥٤) م. ن.

٥٥) نفسه.

٥٦) القواعد الصرف صوتية: ١٤٣.

٥٧) م. ن.

٥٨) التصريف العربي من خلال علم الأصوات: ١٤٩.

٥٩) ينظر: دراسة في علم الأصوات: ١٥٧.

٦٠) دراسة في علم الأصوات: ١٥٨.

٦١) ينظر: علم الأصوات: ٥١١، دراسة الصوت اللغوي:٣٠٢، التشكيل الصوتي: ١٣٣.

٦٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ١١٤.

٦٣) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٥٤، المقتضب:١/ ١٠٤، التكملة:٥٨٦، شرح المفصل للخوارزمي: ٤/ ٣٨٣، شرح الملوكي:٣٥٥، شرح المفصل لابن يعيش:١٠/ ٧٠، الإيضاح في شرح المفصل:٢/ ٤٣٦-٤٣٧، الممتع في التصريف:٢/ ٤٩٠، التسهيل:٣١٢، شرح ابن الناظم: ٦١٢، شرح الشافية للرضي:٣/ ١٠٨، ١٥١، ارتشاف الضرب:١/ ٣٠٨، أوضح المسالك:٤/ ٤٠٣، شرح ابن عقيل:٢/ ٥٢٧-٥٢٨، شفاء العليل:٣/ ١١٠١، شرح النظام:٢٩٧،، شرح التصريح:٢/ ٣٩٤، شرح الأشموني:٤/ ١٢٤.

٦٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٥/ ٢٥٧-٢٥٨.

٦٥) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٩.

٦٦) الصرف وعلم الأصوات: ١٦٩.

٦٧) دراسة صوتية لموضوعي الإعلال والإبدال في العربية: ٢٦، نقلاً عن القواعد الصرف صوتية: ٢٥٨.

٦٨) القواعد الصرف الصوتية: ١٤٤.

٦٩) م. ن: ١٤٥.

٧٠) ينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: ٢٨٥.

٧١) ينظر: دراسة في علم الأصوات: ١٥٦-١٥٧.

٧٢) دراسة في علم الأصوات: ١٥٧.

٧٣) المزدوج في العربية: ١١٢.

٧٤) م. ن: ١١٢-١١٣.

٧٥) نفسه:١١٣.

٧٦) التعليل الصوتي عن العرب: ٢٧١ -٢٧٢.

٧٧) ينظر: الكتاب:٤/ ٣٤٩، المقتضب:١/ ١٠٧، الأصول في النحو:٢٨٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٥/ ٢٤٩-٢٥٠، التكملة:٥٨٣-٥٨٤، شرح المفصل للخوارزمي: ٤/ ٤٠١، شرح المفصل لابن يعيش:١٠/ ٦٧، الإيضاح في شرح المفصل:٢/ ٤٥٢-٤٥٣، شرح ابن الناظم: ٦١١، شرح الشافية للرضي:٣/ ١٤٥، الكناش:٢/ ٢٧٥، ارتشاف الضرب:١/ ٣٠٤، أوضح المسالك:٤/ ٤٠٢، شرح ابن عقيل:٢/ ٥٢٦، شفاء العليل:٣/ ١١٠١، شرح التصريح على التوضيح:٢/ ٣٩٣، شرح الأشموني: ٤/ ١٢٣.

٧٨) المنصف: ٢٣٧ - ٢٣٨.

٧٩) شرح المفصل لابن يعيش:١٠/ ٦٧.

٨٠) المقتضب: ١/ ١٠٧.

٨١) الممتع في التصريف: ٢/ ٤٨٦-٤٨٧.

٨٢) المنصف: ٢٣٨.

٨٣) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٨-١٩٩.

٨٤) م. ن:١٩٩.

٨٥) الصرف وعلم الأصوات: ١٦٨.

٨٦) دراسة في علم الأصوات:١٥٥-١٥٦.

٨٧) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: ٢٨٤-٢٨٥.

٨٨) المزدوج في العربية: ١١٥.

٨٩) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٢٧٧.

٩٠) ينظر: الكتاب: ٤ / ٣٧٦.

٩١) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٢٧٧.

٩٢) شرح ابن عقيل: ٢ / ٥٢٢.

٩٣) حاشية الخضري: ٢ / ٩٢٤-٩٢٥.

٩٤) ينظر: الكتاب: ٤ / ٣٧٦.

المصادر والمراجع

١) أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربية، د. فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد ـ الأردن، ٢٠٠٤م.

٢) ارتشاف الضرَب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وجمع ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٨م.

٣) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: ٣، ١٩٩٦م.

٤) أمالي ابن الشجريّ هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطنّاحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ١٩٩٢م.

٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د. ت.

٦) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٥ م.

٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.

٨) التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، د. سلمان حسن العاني، ترجمة: د. ياسر الملاح، مراجعة: د. محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة ـ المملكة العربية السعودية، ١٩٨٣م.

٩) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيّب البكوش، تقديم: صالح القرمادي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، ١٩٧٣م.

١٠) التصريف الملوكي صنعة أبي الفتح عثمان بن عبد الله بن جنّي النحوي (ت ٣٩٢هـ)،عنى بتصحيحه وفهرسة أخطائه وشواهده وإشارات جمله: محمد سعيد بن مصطفى النعسان

الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، الغربية ـ مصر، د. ت.

١١) التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث، قراءة في كتاب سيبويه، د. عادل نذير بيري الحسّاني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد ـ العراق، ٢٠٠٩م.

١٢) التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل،١٩٨١ م.

١٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: د. يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٦م.

١٤) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، الدار العربية للموسوعات، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٦م.

١٥) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م.

١٦) دراسة في علم الأصوات، د. حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٩م.

١٧) سرّ صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. محمد حسن محمد حسن إسماعيل، شارك في التحقيق: أحمد رشدي شحاته عامر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٤، د. ت.

١٨) شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، على ألفيّة ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات آسيانا، قلم، ١٣٨٤هـ.

١٩) شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٠م.

٢٠) شرح الأشموني أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٢٩هـ) على ألفيّة ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٨م.

٢١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) على الفيّة ابن مالك،

وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العلمي، صححت هذه الطبعة وروجعت بمعرفة لجنة من العلماء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.

٢٢) شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت ٦٨٦ هـ)، مع شرح شواهده للعلم الجليل عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، حققها، وضبط غريبها، وشرح مبهمها، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٧٥م.

٢٣) شرح شافية ابن الحاجب المسمى بشرح النظّام لنظام الملة والدين الحسن بن محمد النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري)، إخراج وتعليق: علي الشملاوي، مكتبة العزيزي، مطبعة الأمير، قم، ط: ٦، ١٤٢٧هـ.

٢٤) شرح الكافية الشافية لجمال الدين بن محمد بن مالك بن عبد الله الطائي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

٢٥) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٨م.

٢٦) شرح المفصّل للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

٢٧) شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٠م.

٢٨) شرح الملوكي في التصريف، صنعة ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، الدوحة، ط: ٢، ١٩٨٨م.

٢٩) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السليلي (ت ٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، بيروت لبنان، د. ت.

٣٠) الصرف وعلم الأصوات، د. دزيره سقّال، دار الصداقة العربية للطباعة والنشر، والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦م.

٣١) الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفيّة، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي (من علماء القرن السابع الهجري)، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ.

٣٢) ظاهرة اللبس في العربية جدل

التواصل والتفاصل، د. مهدي أسعد عرار، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان ـ الأردن، ٢٠٠٣م.

٣٣) علم الأصوات، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣٤) علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، أزمنة، ١٩٩٨م.

٣٥) فقه اللغة وخصائص العربية دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض المنهج العربي الأصيل في التجديد والتوليد، محمد المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٠م.

٣٦) القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، د. سعيد محمد شواهنة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمّان ـ الأردن، ٢٠٠٧م.

٣٧) كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: د.عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، د. ت.

٣٨) الكنّاش في فنّي النحو والصرف، للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة (ت ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوّام، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٤م.

٣٩) لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلا كاملا ومذيلة بفهارس مفصلّة، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

٤٠) المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات، د. جواد كاظم عناد، دار تموز، دار رند، طباعة، نشر، توزيع، دمشق، ٢٠١١م.

٤١) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، د.ت.

٤٢) الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: ٣، ١٩٧٨م.

٤٣) المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للمازني، تحقيق وتعليق: محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٩م.

٤٤) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.